

منهج الأدلة بين النظرية النحوية والمقاربة اللسانية الحديثة: دراسة لسانية مقارنة  
**The Evidence Method between the Grammatical Theory  
and the Modern Linguistic Approach A Comparative  
Linguistic Study**

\* هاجر ماصري

**Hadjer masri**

مخبر اللسانيات واللغة العربية

جامعة محمد خيضر \_ بسكرة ( الجزائر)

Université of Biskra/Alegria

Hadjer.masri@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2021/11/04

تاريخ القبول: 2021/06/05

تاريخ الإرسال: 2020/11/08

ملخص البحث

لقد انطلق علماء العربية في معالجتهم للنص من خلفيات إبستمولوجية مثلت أساس عملهم وفرازة تصوراتهم، وهو ما هياً لظهور علم أصول النحو الذي يبحث في المؤسسات الكلية لفلسفة النحاة من خلال استجلاء الأدلة والمصادر، حيث يعرض هذا البحث الجدل الدائر بين المفاهيم اللغوية للمدونة والإشكالات التي أوردها اللسانيون المحدثون حول مباحث السماع والقياس في علاقتها بالأصول المعرفية بالنظر في منهجية النحاة واللسانيين.

**الكلمات المفتاحية:** نحو، أدلة النحو، سليقة لغوية، صوغ قياسي، لسانيات، منهج.

**Abstract :**

A Arab scholars set out to treat the text from epistemological backgrounds, which represented the basis of their work, and the uniqueness of their perceptions, which prepared for the emergence of the science of etymology, that latter looking in the full institutions that undertake of inspecting the philosophy of grammarians, by elucidating the evidence and sources, as this research presents the controversy surrounding the linguistic concepts of the linguistic code and the problems presented by it overhearing and analogy topics in their relationship with the epistemological foundations by looking at the methodology of grammarians and linguists.

**Keywords:** grammar linguistics; analogic creation; grammatical evidence; method.



\* هاجر ماصري Hadjer.masri@univ-biskra.dz

## مقدمة

لعلّ ما يعمّق شرعية الحدود البينية بين الدرس اللغوي والدرس اللساني الحديث اختلاف السياق التاريخي والنظر الاستيممي، ذلك أن النظرية النحوية لا تفصح عن أبعادها، ولا عن منهجية اختياراتها، على خلاف النظر اللساني الذي يسير سيرا خطيا في سنّه للنظريات اللسانية حيث مثلت مقومات النظرية النحوية في كتب أصول النحو متمثلة في مباحث السماع والقياس والتعليل، والتي نلفها حاضرة في الدرس اللساني كتصورات تجريدية لا كمستويات تطبيقية، فالنحو العربي بأصالته هيكل قائم بذاته مستغن عن إثبات شرعيته، يسعى إلى تأسيس منظومة تطويرية مشرّعة للتعاطي مع اللغة في ذاتها.

فمحاولة التأصيل لعلم أصول النحو تمتّح شرعيتها من منطلقات نشوئها وأهداف حضورها وخصوصية منهجها، وهو ما دفع النحاة إلى الكلف بسنّ حدود للاتصال والتداخل والانسجام، أو الانفصال والقطيعة بين الحقول المعرفية المختلفة، وأبرزها علم أصول الفقه وعلم أصول النحو<sup>1</sup>، والناظر في تعريفات المتقدمين لأصول النحو يلفي تداخلا والخطاب الفقهي، فالتقارب الدلالي بين الشريعة من جهة، والنحو من جهة أخرى قد أفضى إلى تأكيد هذا التقارب الذي صدر من طبيعة الموضوع، إذ تناسلت منه حيوط التأثير ليُتخذ البيئة الإسلامية شاهد عيان على الأحكام المنتجة، يظهر ذلك جليا عند الأنباري (577هـ) "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل"<sup>2</sup>.

وحاصل القول أنه وإن اتفقت علوم العربية ونُحِص منها النحو -باعتباره المشترك بين الألسن والنظام الضابط للغات- وعلم اللغة الحديث في مادة الدرس أي الظاهرة اللغوية، فإن آليات العمل ومنهجية التفكير هو ما يؤسس للعلم مستقلا بذاته، إذ في سبيل ضبط المدونة اللغوية والبحث في اللغة هُدي اللسانيون إلى استحداث مناهج للنظر، فكان السماع والقياس أبرز المناهج المعتمد عليها لفهم منطق اللغة من جهة، وسنّ قواعد حاكمة للسان من جهة أخرى، في حين اضطلعت اللسانيات بمنهج يتناول منطق اللغة في ذاتها مفرزة مناهج لسانية متعددة، تنظر في الظواهر اللغوية نظرة مبانة لرديفتها، لذلك فإن قضايا من مثل السماع والقياس لا تجد لها ذات الموقع في علم اللسان.

وبمحاولة استظهار الرؤية اللسانية لمظاهر هذين المنهجين يكفي التأني عن أي محاكمة للتراث بأثر رجعي، إذ كل ما يجوز النظر فيه، المنهجية الخاضعة للنطاق الاستيممي الذي تنتمي إليه علوم العربية، والوقوف عند الحدود والمفاهيم التي سنتها القيود اللسانية الحديثة والتي يمكن وسمها بالمعرفة اللسانية الحديثة

وهو ما تطرحه إشكالية البحث. فهل جاءت تصورات اللسانيين للسمع والقياس مقارنة للتصور النظري الذي باءت به المدونة العربية؟ أم أن الأهداف التي سطرها كلا الاتجاهين حالت دون ذلك؟ وما حدود الاتصال والانفصال والتداخل، بين المنهجين؟

وتكمن أهمية الدراسة في تحقيق النظر في حقيقة الممارسة اللغوية عند القدامى، وخصائصها العلمية والمنهجية لمنهجي السمع والقياس، ومدى اقترابها مما جدّ في ساحة التنظير اللساني من نظريات عند المحدثين.

ومما لا شك فيه أن البحث في اللغة غاية في حد ذاته، وإن مما يستلزم إيضاحه بادئ ذي بدء مكانة السمع والقياس في تفعيل اللغة بين الجماعة اللغوية، لذلك فإن أبرز أسباب اختيار الموضوع تتجلى في:

- الرغبة في الكشف عن بعض منطلقات النحاة وموقفهم من اللغة.
  - محاولة فهم قضية الاكتساب اللغوي التي ظلت مشكلة يعاني منها النشء إلى اليوم.
  - الكشف عن منهجية الدرس اللساني الحديث في معالجته لمنهجي السمع والقياس.
- ومن ثمة فهذا البحث يهدف إلى تبين أهمية السمع والقياس بوصفهما وسائل إجرائية اعتمد عليهما النحاة في التقعيد للغة وضبط المدونة اللسانية، ما يدلّل على سلامة المنهج، وقدرته على مقارنة اللغة مقارنة سليمة، وهذا ما تؤكدته الدراسات اللسانية الحديثة بمخبراتها ووسائلها الحديثة وهو ما استدعى توسيل المنهج الوصفي المقارن.

#### أولاً: السمع اللغوي بين النظر النحوي والاستدراك اللساني

إنّ المدونة العربية اللغوية Arabic language corpus التي اختصت بها اللغة العربية أو ما يسميها القدامى بالمسموع أو السمع، هي أعظم مدونة لغوية شهدها تاريخ البشرية، ولقد اتخذ الدرس اللساني الحديث من المدونة هو الآخر مجال الوصف العلمي للغات؛ إذ هي عبارة عن مسموع مسجّل يتكون من كلام تكلم به بعض من يمثل حق التمثيل للغة المراد وصفها<sup>3</sup>.

ومعلوم أن اللغة في كشافات التفكير اللغوي تلك الظاهرة الاجتماعية التي تتكامل بتكامل أسسها، وهي في علاقتها بالمتكلم تتقوم على ثنائية الصواب والخطأ إذ يتحرى المتكلم بعفوية مطلقة في الغالب المستوى الصوابي منها، الذي يقرّ إجمالاً وراء ما يعرف "بمراجعة العرف اللغوي المقتصر على بيئة خاصة في زمن خاص مع اعتبار التطور في اللغة"<sup>4</sup>.

والمستوى الصوابي لأي لغة يحدد بالاستعمال أو السماع الذي يمثّل الحكم في الصواب والخطأ، إذ لم يفت اللغويين المؤسسين للاصطلاحات العلمية تحري المفاهيم العلمية إبان تأصيلهم للوحدات اللغوية، فمادة (سمع) قد اتخذت شكلا دقيقا ممثلا في تلك الحاسة المودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ، تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ، وهذا إن دل على شيء فإنه إقرار بالعقلية اللغوية آنذاك فالسمع سمع الإدراك ومتعلقه الأصوات، وسمع الفهم والعقل متعلقه المعاني<sup>5</sup>، إذ هو كحاسة، من الحواس الفطرية الطبيعية التي تعد عملية معقدة لا شعورية يقوم بها الإنسان منذ بداية وجوده في الحيز الخارجي إذ يولد المولود مزودا بقدرة على استقبال كل أصوات الوجود من حوله إثر نموه الطبيعي المتدرج بدءا بما لا يستطيع تفسيره وفهمه إلى أن يصبح قادرا على إدراك كل ما يسمعه وما ذلك إلا بدافع يعرف بالاستعدادات الفطرية<sup>6</sup>.

ولا يقتصر مفهوم السماع على معنى وظيفي في أصول النحو، بل يتعدى تلك الأخيرة إلى مباحث علم اللغة، ومجال اللسانيات التعليمية خاصة، ليشمل السمع، والسمع، والاستماع والإنصات، مع ما بينها من فروقات في حقل التعليمية، فيقترب من مباحث علم النفس اللغوي الذي يركّز على قضايا الاكتساب اللغوي التي تتغيا البحث في الملكات وعلاقتها بالتعلم، فلم تكن هذه الأخيرة خفية عن اللغويين العرب القدامى، يقول ابن خلدون (808هـ): "السمع أبو الملكات اللسانية، فلسان الإنسان صورة للسان من ينشأ بينهم، لأنه يسمع كلامهم وأساليب مخاطبتهم وكيفيات تعبيرهم عن مقاصدهم"<sup>7</sup>، فطرائق الخطاب المتداولة بين المتكلم والمجتمع الخارجي تؤسس على الواقعة المنطوقة بلا ريب.

ولقد تباينت نظرة القدامى للسمع تباينها في الدرس اللغوي الحديث بخصوص ضوابط المسموع اللغوي، فبينما يتوقف الأوائل عند عصور خاصة وأزمنة معينة تبحث في السابق الفصح القح لضمان النأي عن أي تغيير قد يحيق بعملية التدوين من زيادة أو نقصان، ينهض علماء اللغة بالتأكيد على أن الاستعمال المتغير مأخذ الضرورة الواقعة؛ فاللغة شركة اجتماعية قابلة لأن تمتد وتتطور، وما ذلك إلا للامتداد الزمني والبسط المكاني الذي يتعذر أن تبقى اللغة فيه جامدة.

وبالنظر إلى ما يراه النحويون العرب نجد أنهم عمدوا عند استقراءهم لكلام العرب الأقحاح إلى جملة من الضوابط التي تضمن للعربية فصاحتها، بمعنى إحداثيات حكمت المتكلم السليقي، ذلك أنه تمثيل للمسموع<sup>8</sup>، فهو ينقل اللغة نقلا مباشرا فلا يحتاج إلى طرق في فك رموز اللسان بل يقتصر على الفهم

والتأويل، وهما أساس العملية الخطابية فالسمع فيه سرعة في النقل والحفظ تمكن المتكلم من الاندماج في العملية التلفظية بجميع جوانبها النفسية، واللسانية، والاجتماعية.

وتحديد اللغة بكونها ملكة كان مدار البحث الألسني "ولعل الاحتكام إلى جوهر قضية الاكتساب اللغوي باهتداء إلى حقيقة الحدث اللساني التي هي ملكة تروض اليد على التجارة أو الحدادة، هو الذي قاد ابن جني وكل رواد أصول النحو في التراث العربي إلى التأكيد على أن اللغة هي مثالات مجردة تصاغ بالحدود والقوانين، ومنها يتولد بالقياس الكلام المنطوق والمنجز فعلا وفي مفترق القلب والقانون تكمن ركائز الملكة الصناعية في أمر اللغة"<sup>9</sup>.

ومما يجب التأكيد عليه، أن الاستعداد للتكلم ليست قضية بيئية فحسب أي لا تقتصر على العرف والعادة، بل هي عملية معقدة تقوم على تركيب الكلام المنبعث من الحاجة الفردية الخاصة لدى المتكلم، إلى ربطها بمعطيات الواقع والتواصل مع محيطه، حيث تبدأ المرحلة الأولى بالطبع فيشتغل المتكلم على نفسه ليدخلها في مرحلة السجوية، التي تؤدي إلى امتلاك اللغة فيدخل في مرحلة الملكة، لتكون في مجموعها المفهوم الأشمل الذي تعارف عليه اللغويون وعلماء العربية بمصطلح السليقة<sup>10</sup>.

وليس هذا الطرح بعيد عن التصور اللساني الحديث، يقول فندريس: "كأن هناك عقدا ضمينا أقامته الطبيعة بين أفراد الجماعة الواحدة، ليحافظوا على اللغة في الصورة التي تواجهها القاعدة وكثيرا ما ترجع هذه القاعدة إلى الاستعمال"<sup>11</sup>، حيث ينظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية يشترك فيها جميع الأفراد، ويذهب تيوبارت وسيرماكوف teubert and cermacova إلى أن كل شخص يستخدم المفردة استخدامها مباننا للأخر يكون بناء على أحقية تقدمها له الطبيعة وهي ذات الأحقية التي تمنحها الديمقراطية للرأي الحر، فكما أن الرأي لا يخضع للفلسفة الطبقيّة المبنية على نظام النخبة وعامة الناس، فكذلك اللغة الكل متساوون في استخدامها ومنه في حجيتها كحق مشروع<sup>12</sup>.

وقد انتقلت المعرفة اللسانية على يد تشومسكي إلى منحى مقو لهذه التصورات؛ فاللغة لديه نظام معرفي عقلي قابل للوصف والتفسير والملكة اللغوية ملكة تكتسب بالحدس، وليست حكرا على سماع جملة من الصيغ فحسب، فالقدرة اللغوية التي يملكها الإنسان هي ما يخوّله للخلق والإبداع، ف"الطفل يمتلك الأشكال العامة المشتركة بين كل اللغات الإنسانية كجزء من كفايته الذاتية الفطرية وبما أن التنظيم اللغوي بالغ التعقيد ولاسيما المكون التركيبي يستحيل على الطفل أن يتعلم ما لم تتبرمج في ذهنه مسبقا معلومات تامة بقواعد كلية تكون حينئذ عملية اكتساب اللغة بمثابة إجراء يقوم به الطفل لاكتشاف قواعد لغته

بالذات من ضمن القواعد الكلية الكامنة ضمن كفايته اللغوية الفطرية ومن الطبيعي أن لا تعمل الكليات الفطرية إلا عبر تفاعلها مع المادة اللغوية التي يتم خلالها اكتشاف قواعد لغته الأم<sup>13</sup>.

إن القول بوجود عضو بيولوجي فطري كما هو شائع في أدبيات اللسانيات التوليدية، هو ما يرادف مصطلح الملكة التي عدها ابن خلدون مكتسبة، لا فطرية، يكتسبها الطفل من المحيط الخارجي فهي قبل مرحلة التعلم لا وجود لأثرها، وبعيدا عن المجتمع لا يمكن أن تنمو، كما أن مفهوم الاستعداد لا يتحقق إلا إذا تعاضد مع العوامل الخارجية.

ولعل القول بأن اللغة "ملكة صناعية" كاف إضافة لما سبق لتلمس الفارق، فلا نفي إشارة ابن خلدون إلى قضية الاستعداد للتكلم، ولكن نفي أن تكون لها نفس أبعاد علم اللغة الحديث وصفا وتفسيرا، فالقدرة عند تشومسكي متعلقة بالفطرية المطلقة، كامنة داخل الإنسان، إذ لا تعدو المؤثرات الخارجية سوى محفزات فحسب؛ فالطفل قادر على النطق والتكلم وإن وجد محيطه خلوا من أي بشري، على خلاف مذهب اللغويين العرب، إذ "على مقدار جودة المحفوظ أو المسموع تكون جودة الاستعمال من بعده، ثم إجادة الملكة من بعدهما، فبارتقاء المحفوظ في طبقته من الكلام ترتقي الملكة الحاصلة، لأن الطبع إنما ينسج على منوالها وتنمو قوى الملكة بتغذيتها، وذلك لأن النفس وإن كانت في جبلتها واحدة بالنوع فهي تختلف في البشر بالقوة والضعف في الإدراكات واختلافها إنما هو باختلاف ما يرد عليها من الإدراكات والملكات والألوان التي تكيفها من الخارج"<sup>14</sup>.

### 1. علاقة الاحتجاج بالسليقة (الجنس والبداءة قيد على السليقة والفصاحة)

غير خاف اهتمام العرب بالتأصيل والتأثيل فهو طبع من تركيبية عاداتهم كحرصهم على القيافة والعرف، وإنه لمن البدهة أن تتخذ أصالة اللغة الموقع الأساس ذلك أنها مصدر فخرهم وقوام لسانهم، فمن باب أولى أن يتحقق العربي بعربيته، وأن يكون متأصلا في لغته متجذرا في انتمائه إليها والحفاظ عليها، وأن تبوء لغته بكل لهجاتها بمكانة عظيمة<sup>15</sup>، وإن هذا التصور هو ما دفع النحاة واللغويين اعتبار اللهجات القبلية واللغة الفصحى على قدم واحدة من حيث المستوى الصوابي في متون البحوث اللغوية.

وقد سار اللغويون في استقراءهم للمدونة العربية على منهج ثابت، في حين أن اللسانيين الوصفيين بما استندوا إليه من معرفة لسانية بالمنهج الحديث، يجدون لأنفسهم مساحة لتقويم ما يرونه في منهج القدامى، بدءا برحلاتهم اللغوية التي تسعى لاقتناص اللغة سمعا وتدوينا، وانتهاء إلى خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، فقد اعتبروا كل ما يسمعونه عربية ونسوا شيئا هاما متمثلا في أن

"ما يسمونه ينتمي إلى مستويات متعددة ينبغي التفرقة الحاسمة فيها بين مستويين : مستوى اللغة الفصحى ثم مستوى اللهجات، وعلى الرغم من إدراكهم لوجود ظواهر صوتية تنتمي إلى اللهجات القبلية فإنهم لم يقفوا كثيرا عند تأثير اللهجات في الظواهر التركيبية أو المعجمية للغة"<sup>16</sup>.

إن هذه الفكرة التي تمكّنت من النحاة في علاقة العرب بلغتهم، وأنها منهم بمنزلة الخصيصة الملازمة والسليقة المطبوعة، هو ما دفع بـابن جني (392هـ) إلى أن يذكر أمثلة عن الفصاحة، ويقرّ بأنها عادة نفسية تكتسب يظهر ذلك جليا في خصائصه، إذ أورد بابا بعنوان "باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه"<sup>17</sup>، ولعل ما ساقه من استجابات دليل على موقفه من السليقة؛ فالانتقال في نظره إما أن يكون إلى لغة أخرى فصيحة أو فاسدة، فإذا كان الانتقال إلى لغة فصيحة جرى الاحتجاج بكلامه بها، وإن كان إلى لغة فاسدة لم يحتج بها<sup>18</sup>.

ويظهر هذا التصور من خلال تلك المحاورات القائمة على الاستجواب للأعراب، فهي من أشهر الطرائق المعتمدة عند النحاة سيما ابن جني وقصته مع أبي عبد الله الشجري -أحد فصحاء قبيلة عقيل نزيلة العراق -خير شاهد يقول: "سألت الشجري أبا عبد الله مرة ومعه ابن عم له دونه في فصاحته، وكان اسمه غصنا، فقلت لهما: كيف تحقران (حمراء)؟ فقالا: حميراء، قلت: فسوداء، قالوا سويداء وواليت من ذلك أحرفا ... (علياء) وتبعه الشجري، فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور، ثم قال: آه عليي ورام الضمة في الياء"<sup>19</sup>.

ومثل هذه المواقف مثّلت الحجر الأساس في فهم النحاة لقضية العربي الفصح الذي يمتلك الفصاحة وراثية، ما جنح بهم إلى تأكيد التعالق بين المتكلم السليقي وعصور الاحتجاج، وهذا الاتجاه في النظر إلى المصدر اللغوي قد وجد تأييدا من قبل أصحاب اللسانيات الحديثة، إذ يؤكد ماريو باي على أن مجال بحث العالم اللغوي يتمثل في محايثة حقل اللغات الحية باستحضار أحد أبناء اللغة الذين يتكلمونها، وهو الذي يعرف فنيا باسم الراوي<sup>20</sup>.

إن آلية النطق والكلام ظاهرة لغوية لصيقة بالإنسان، فلكونه ظاهرة لا بد من خضوعه للفحص، ومن جهة كونه معبرا عن نوع من الألسنة (اللسان العربي) وعن حقبة زمنية محددة، وجب التعامل معه بمنهجية مبتكرة، ومن هذا المنطلق هدي لهم التأسيس للنظام الكلي النهائي للغتهم، من منطلق منهج السماع اللغوي للحدث الكلامي مشروطا بقيود وحدود.

ويحسن القول بأن هذه القناعات اللغوية هي ما مثل المنهجية العلمية التي انبرى عنها التصور العربي للمدونة العربية، إذ عمد علماء العربية القدامى إلى عدّها موضوعاً لبحثهم ولعله كان مستقى من منهجية عمل تسبقها تلکم الأصول المعرفية المستقاة من الثقافة المشاعة آنذاك.

ولقد انبرت تصورات المحدثين عن فهم مغاير وإن تقارب، فالبحث قائم في الظاهرة اللغوية ومفهوم الوصف مؤسس على طبيعة الموصوف بالأساس، فيكفي استظهار أبرز فرق والمتمثل في أن العرب درسوا اللسان العربي في خصوصيته واللسانيين ركزوا على الألسنة في شموليتها، والتي تخضع لتفسيرات تبعا لطبيعة المنهج المتوصل إليه، فبعد ظهور المنهج التوليدي برزت مفاهيم عدة تحاول تفسير اللغة في ضوء مستجدات منهج التفكير العلمي الذي على أساسه انتقد تشومسكي منهجية البحث اللغوي القائمة على تحليل المدونة corpus ف"المتن بطبيعته محرف (skewed) وأن أي توصيف يبني عليه لن يعطينا أكثر من مجرد قوائم"<sup>21</sup>، وما ذلك إلا لاستحالة الاستقراء التام accountability total الذي يمثل جزئيات اللغة، وهو ما لا يتعدى كونه تمثيلا للواقع اللغوي فحسب وليس الواقع في حد ذاته، ما جنى عليه بالتشويه المطلق.

إن المتكلم العربي الذي يفترضه النحاة القدامى الناطق الأصلي للغة يرتد عليه منظور تشومسكي بكونه مجرد تمظهر للقدرة التي يملكها الفرد، وأصحّ من ذلك أنها أداءات لغوية لا نهائية متغيرة لا يمكن التنظير بها ولا لها، والذي يلزم النظر في ماهيته ووظيفته إنما هي تلك القدرة الداخلية التي أوتيت للبشري، وعليه "فإن أهمّ ما يراهن عليه هذا النموذج هو الإقناع بضرورة التمييز بين ما ينتمي إلى القدرة، وما ينتمي إلى الإنجاز، حيث لا يفهم من القدرة إلا ما هو مشترك بين جميع المتكلمين وهو معرفتهم المستنبطة باللسان الذي يتكلمون"<sup>22</sup>.

والملاحظ أن المعرفة الداخلية هي ما يتطلب الفحص والتفسير، وليس ما هو خارج عن إطارها، فليست القوانين هي ما يكشف عن الطبيعة الحقيقية للغة حسب تشومسكي وإنما ما يحكم أنساق هذه القوانين من مبادئ عامة هو ما يستدعي التفسير، لهذا رمى التحليل اللغوي للمدونة بالنقص؛ فجمع البيانات ومن ثم توصيف خصائصها بمعزل عن خصائص عقل المتكلم يفضي ضرورة إلى خلل في التوصيف وضلال في النمذجة<sup>23</sup>.

فانتقلت بذلك اللسانيات من اللغة باعتبارها منجزا قابلا للتحليل، إلى منتج لهذه اللغة أي إلى متكلم مثالي؛ إذ باتت اللغة ملكة فطرية تكتسب بالحدس، فالفرد قادر على إنتاج التصويتات اللغوية وفق

قال محمد يضبطة المحيط الذي نشأ فيه، ولكنها ليست عوامل للإيجاد، بل عوامل للتحريض فحسب إذ العوامل الأساسية داخلية ممثلة في استعداد فطري مردّه إلى تهيؤ الإنسان العضوي بيولوجيا.

### ثانيا: القياس بين سلطة المصطلح ومنطق اللسان

القياس Analogy مصطلح عام تشترك فيه علوم مختلفة، تتغير مفاهيمه تبعاً للمادة العلمية التي يتناولها والغاية منها، فقد عرف علم اللغة الحديث فكرة القياس منذ مطلع القرن العشرين مع دي سوسير ونظريته اللغوية فامتثل مفهومه على أنه "عملية ذهنية فطرية وهو مظهر من مظاهر التطور والتجديد فمثلاً تتطور حياة الإنسان فإن لغته ومفرداته ينالها نصيب وافر من التطور والتجديد فيحتاج إلى مفردات لم يسمعها من لغة أبويه، لذا يلجأ غالباً إلى قياس ما لم يسمعه على ما سمعه فيصبح القياس في هذه الحالة ضرورة وحاجة ملحة يفرضها بقاء الإنسان واستمراره"<sup>24</sup>.

### 1. القياس في علم اللغة الحديث

إن الغاية من قضية القياس عند دي سوسير وتلامذته هي النظر في تحليل وإعادة بناء العناصر التي تقدمها اللغة، فيركز على القياس النحوي ذو البعد الاستعمالي الذي يختلف في ممارسته عن نظرية اللغويين العرب؛ إذ يعنى هذا الأخير بضبط الألفاظ والتراكيب طلباً للحفاظ عليها من أثر التحولات التي قد تطرأ عليها من أبرزها الظاهرة الفونيطيقية التي تؤثر في آلية اللسان إذ "قد يتراد مجموع هذا النوع من الصيغ تزايداً قليل الفائدة فتختل بذلك آلية اللسان، ويسود الغموض والإبهام، مما يجعل هذه الآلية كثيرة التعقيد والانغلاق، لدرجة أن القواعد الشاذة والاستثناءات الحادثة عن التغيير الفونيطيقي تعظم وتتكاثر فتتغلب على الصور المندرجة تحت نماذج عامة، وبعبارة أخرى تعظم هذه الصور الشاذة لدرجة أن الاعتبار المطلق يتغلب ويسيطر على الاعتبار المقيد"<sup>25</sup>.

وقد امتثل القياس الاستعمالي كوسيلة تبررها الغاية، فمن وجهة النظر اللساني فإن أثر هذه التحولات الفونيطيقية يوقفه القياس التماثلي فيسد عليه الطريق، ذلك أن ما ينال الجهة الخارجية للألفاظ من تغيرات عادية لا علاقة لها بالناحية الصوتية إنما يتكفل به القياس فيحكمه.

ففي اللغة الفرنسية استأنس الناس كثيراً بهذه العبارات: *il prouve, ils prouvent, nous prouvons* أما اليوم فنحن نقول: *il prouve, ils prouvent* وهي صيغ لا يمكن أن نفسرها من الوجهة الفونيطيقية ولاشك أن وزن التصريف *il aime*: يرجع إلى الصيغة اللاتينية: *amat* بينما قياس

هذا المثال nous aimons هو من جنس amons اللاتينية وكان علينا أن نقول نزولا عند القياس amable، ولكن عدلنا عنه إلى aimable<sup>26</sup>.

ولقد أتاحت علم اللغة الحديث للمحدثين العرب فهم آلية القياس انطلاقا من مخرجات الدرس اللساني الحديث، فقد حظي القياس بأهمية عند دي سوسير وأشاد بأثره في تطور اللغة وإنمائها والذي انطلق من عد نظرة الرواد الأوائل من علماء اللسان نظرة قاصرة لطبيعة ظاهرة القياس حيث أطلقوا عليه مصطلح LAFUSSEANALOGIE فقد كانوا يسمون القياس التماثلي بالقياس الفاسد وكانوا يعتقدون أن اللغة اللاتينية لما اشتقت لفظ HONOR كانت قد أخذت فتوهمت له نظيرا من لفظ HONOS ويرون أن كل ما يتعد عن النظام المقرر شذوذ ونقض لصيغة مثالية، وسبب هذا الفهم أنهم كانوا يرون في الحالة الأصلية للسان ضربا من السمو والكمال، دون أن يتساءلوا عما إذا كانت هناك حالة أخرى أسبق في الوجود مما اعتمده، فكان كل تساهل إزاء هذا النموذج الأمثل عندهم يعتبر حرقا.

ولكن المدرسة النحوية الجديدة هي التي خصصت قبل غيرها للقياس مكانا لائقا به مبينة بذلك أن القياس إن انضمت إليه ضروب التغيرات الفونيطيقية كان العامل الأعظم في تطور الألسنة: إنه طريق نتقل بفضله من حالة تنظيم إلى حالة تنظيم أخرى<sup>27</sup>، فهو صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقا لقاعدة معلومة<sup>28</sup>، أي أنه ذو بعد استعمالي خالص وهذا ما جعل تلاميذه من أمثال فندريس و جورج موان يحضرون القياس في العملية التي يخلق بها الذهن صيغة، أو كلمة، أو تركيبا، تبعا لأنموذج معروف، فما كان القياس الذي استقرت عليه لغة ما إلا حرية سبقت من قبل أن تصبح قياسا يراد له أن يستبد باللغة، ويراد لها أن تتحجر في قوالبه<sup>29</sup>.

## 2. منهج تطبيق القياس

وبالنظر إلى منهج القياس نجد أن المدرسة الوصفية قد انتهجت منهجا واحدا في تأسيسها لمفهوم القياس للوصول إلى طبيعة الظواهر المقاسة، إذ نظروا إليه بعدة مبدأ للإبداع في اللسان، بعيدا عن تصور علماء العربية الذين راموا به تلك العملية الشكلية التي يتم فيها إلحاق الظواهر غير المسموعة بما تم سماعه. يمثل دي سوسير بلفظ honor على أنه وزن قياسي، إذ كان قبل الإعراب القياسي honosem: honos : ثم بعد ذلك، وتبعا لقاعدة الإعلال بالقلب الدائري لحرف (s) (honos : honore) وكان للأصل حينذاك صيغتان مزدوجتان، إلا أن الصيغة الجديدة honor أسقطت هذه الثنائية التي حدثت

على وزان ونموذج orator: oratorum وهكذا نرى أنه لكي نعوض الأثر المحدث للكثرة والاختلاف من جراء التغيير الفونيطيقي honorem: honos تعين أن نلتمس سبيل القياس، فهو الذي يعيد الوحدة من جديد ويرد الانتظام والاطراد honor: honorem .

وتمحضت عن هذا الطرح ضوابط لغوية تضبط هذه العملية ممثلة في<sup>30</sup>:

أ-الأصل النموذجي المنقول: أي وجود سابق أولي للصيغة أو الوحدة اللغوية، كما هو ثابت بالإجماع المتوارث مثلا honos الممثل للمقيس عليه في الدرس اللغوي العربي.

ب-الفرع المرشح: ونعتبر عن حسن نية أن لفظ honor ضرب من التغيير قد يسمى مجازا لحناء منحرفا métaplasme ومعدولا عن لفظ honos، وعن هذا اللفظ الأخير أمكن اشتقاق جزء كبير من مادته ولكن الصيغة الوحيدة التي لم يكن لها دخل ولا شأن في اشتقاق honor هي بالضبط لفظ honos.

ج-الصيغة أو النظام الذي أحدث النوع المرشح: honorem, orator, oratorum

والمراجع لما تم إيرادها في نص دي سوسير يجد أن منطلقهم كان البحث في القوانين الصوتية وتغيراتها الفونيمية، فالجاء للقياس يفسر تلكم الصيغ المتطورة صوتيا، إضافة إلى أنهم قد اقتصرنا على الجانب المورفولوجي أكثر من الجانب التركيبي، يظهر ذلك من تعريفاتهم فهذه الظاهرة تطلب في اللفظ لا في اللغة، وهو ما يفسر ابتعاده عن التركيب، كما أنها لا تتوقف عند حدود المطرد كما هو الحال عند النحاة الذين نجدهم لا يقيسون على الحالات النادرة، بل إن تسميته بـ "الشاذ" كافية لاستحضار نظرة العداء التي على أساسها تم رفض النماذج اللغوية من تراكيب وأساليب وصيغ، فالقياس لديهم وسيلة لضبط المدونة وجمع اللغة، في حين أن علم اللغة يراه ضرورة منطقية تخضع لها اللغات أجمع، وحكم التطور يفرض الخروج عن القاعدة المضبوطة ويؤكد دي سوسير على أن القياس لا يقتصر على ما اطرده في بعض الأحيان يكفي لفظان أو ثلاثة لإحداث صيغة عامة"<sup>31</sup>.

الخاتمة:

وبعد هذا التحليل لأواصر التقارب بين منهجي السماع والقياس نخلص إلى القول:

1. يعد منهج السماع من أهم مناهج الدراسة في كثير من علوم الحضارة الإسلامية النقلية، فطبيعة هذا البحث لا تصب في تأكيد أو اصر الترابط بين المنهج النحوي، ومخرجات الدرس اللساني، كما لا تروم

- بعث التراث اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث، بل هي مقارنة تهدف إلى عرض تفكير النحاة حول اللغة واستظهار مقولات علم اللغة الحديث في بعض مظاهر هذه القضايا.
2. إن وصف البنية اللغوية التي تتغيها اللغات الواصفة (اللسانيات، النحو العربي) يتوقف عند الشروط العلمية لدراسة الظاهرة اللغوية، ووضع القواعد الضابطة لنظامها، والحاصل أن مناهج اللغويات القديمة قد تباينت عن رديفتها في اللسانيات الحديثة وإن كان ذلك مشرع له بتعضيد من المنطلق الأساس في الوصف، إلا أن اللغويات العربية القديمة رامت التركيز على لغة مركزية وُسمت باللغة الفصحى تحدها ثنائيتي الزمان والمكان في تصور عربي يجعل منها القالب والنموذج الأمثل لقياس ما دونه عليه من الاستعمالات المتداولة في اللهجات وغيرها مما شدد عن النمط المختار.
3. إن مفاهيم السماع والقياس في الدرس النحوي العربي تتباين عن اللسانيات الوصفية إذ كانت تتأسس تبعاً لمعطيات كل جماعة لغوية وأهدافها من الدراسة اللغوية المنشودة.
4. لا تثبت اللغة سماعاً ولا يمكن أن تقتصر عملية اكتساب اللغة على مجرد النقل سواء بالنسبة للمتكلم الذي تتجدد أغراضه وتتطور مداركه ومعانيه أو بالنسبة للباحث.

#### هوامش:

- <sup>1</sup> - ينظر، زكريا أرسلان، ابستمولوجيا اللغة النحوية: بحث في المقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز المعرفة، مكناس، المغرب، ط1، 2016م، ص396.
- <sup>2</sup> - ينظر، ابن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط2، 1971م، ص80.
- <sup>3</sup> - ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم، الجزائر، 2012م، ص251-267.
- <sup>4</sup> - محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1981م، ص12.
- <sup>5</sup> - ينظر، الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، معجم التعريفات، دار الفضيلة، 1413هـ، 816م، (مادة سماع)، ص104-105.
- <sup>6</sup> - ينظر، ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984م، ص27.
- <sup>7</sup> - ابن خلدون، المقدمة، تح: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط7، 2014م، 1129/3.
- <sup>8</sup> - ينظر، خالد سعد شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2009م، ص106-107.

- <sup>9</sup> - عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص219-220.
- <sup>10</sup> - ينظر، عثمان رياض، العربية بين السليقة والتقييد دراسة لسانية، دار الكتب العلمية، ط1، 2012م، ص58.
- <sup>11</sup> - فدريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1950م، ص304.
- <sup>12</sup> - teubert ,wolf gang and anna cermacova ,2007,corpus linguistics : a short introduction ,continuum,p37.
- <sup>13</sup> - ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1980م، ص19.
- <sup>14</sup> - ابن خلدون، المقدمة، 3/1169.
- <sup>15</sup> - ينظر، رياض عثمان، العربية بين السليقة والتقييد دراسة لسانية، ص38.
- <sup>16</sup> - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، 2006م، القاهرة، ص37-38.
- <sup>17</sup> - ينظر، تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص82.
- <sup>18</sup> - المرجع نفسه، ص82.
- <sup>19</sup> - ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار المهدي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1952م، 25/2.
- <sup>20</sup> - ينظر، ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتاب، القاهرة، ط3، 1987م، ص120.
- <sup>21</sup> - chomsky N.1962. papiergiven at the universityof texaas 1958 3 rd texas conference on problems of linguistics analis in english, austin : university of texas, p159.
- <sup>22</sup> - محمد محمد العمري، الأسس الاستمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2012م، ص223.
- <sup>23</sup> - cook , v.j and mark newson .2007.chomsky 's universal grammar : an introducton. Blackwell publishing .third edition.2007 , p13.
- <sup>24</sup> - هدى رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، دار الأمان، الرباط، ط1، 2015م، ص165.
- <sup>25</sup> - فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2008م، ص237.
- <sup>26</sup> - ينظر، المرجع نفسه، ص237، 238.
- <sup>27</sup> - ينظر، هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص166.

- 28- ينظر، فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص243-245.
- 29- ينظر، هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص166.
- 30- ينظر، فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص240،237.
- 31- المرجع نفسه، ص239.